**برنامج التعاون بين المندوبية السامية للتخطيط وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (ONU Femmes) "أخذ بعين الاعتبار كل امرأة وكل فتاة"**

**ورشة لتقديم نتائج الدراسة حول وضعية إحصاءات النوع الاجتماعي بالمغرب**

**مذكرة موجزة**

الرباط في 18 دجنبر 2019

أطلقت بلادنا، خلال السنوات الأخيرة، مجموعة من الإصلاحات القانونية والسياسية والمؤسساتية من أجل تعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. كما قامت بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي، الذي أصبح رهانا حقيقيا من رهانات التنمية، في مختلف السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعيًة والبيئيًة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

تعتبر إحصاءات النوع الاجتماعي ذات أهمية مزدوجة. فهي تمكن، من جهة، من قياس مستوى إنجاز بلادنا لأهداف التنمية المستدامة وفقا لالتزاماتها في هذا المجال ومن جهة أخرى، من وضع السياسات والبرامج العمومية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء وكذا تتبع وتقييم هذه السياسات.

بغية تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي، قامت المندوبية السامية للتخطيط منذ سنة 2001 بعدة إجراءات تهدف إلى دمج مقاربة النوع الاجتماعي في نظامها الإحصائي، وذلك من خلال:

- إنجاز أول دراسة سنة 2001 من أجل تقييم وضعية إحصاءات النوع الاجتماعي ببلادنا سواء من حيث الإنتاج أو الاستعمال.

- إنجاز دراسة، في سنة 2003، تبرز الفوارق بين الرجل والمرأة في بعض المجالات الرئيسية كالتعليم والصحة واتخاذ القرار وكذا ظاهرة العنف.

- إدماج مؤشرات جديدة للنوع الاجتماعي في إطار تتبع إنجاز أهداف الألفية للتنمية وإدراجها في التقارير التي أعدتها المندوبية السامية للتخطيط كل سنتين، من 2005 إلى 2015.

- الشروع، منذ سنة 2008، في إصدار منشورات دورية خاصة بالمؤشرات المتعلقة بوضعية المرأة (المرأة في أرقام).

- إنجاز بحوث وطنية تغطي مواضيع مرتبطة بمقاربة النوع الاجتماعي منها على الخصوص البحث الاستشرافي حول وضعية المرأة لسنة 2005، والبحث الوطني حول العنف ضد النساء الذي أنجزته المندوبية سنتي 2009 و2019 وكذا البحث الوطني حول استعمال الوقت لدى النساء والرجال والأطفال لسنة 2012.

- إدراج فصول خاصة بوضعية المرأة في البحوث التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط، ومنها على الخصوص البحث الوطني الدائم حول التشغيل، والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لسنة 2007 والبحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر لسنة 2014 والبحث الوطني حول أهداف التنمية المستدامة لسنة 2016.

- إعداد مجموعة من التطبيقات من أجل نشر مؤشرات النوع الاجتماعي على الأنترنيت، منها على الخصوص المنصة الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وقاعدة المعطيات الإحصائية والأداة التفاعلية "محاكاة الوقت".

ومن أجل مواصلة جهودها الرامية إلى تطوير إنتاج وتحليل ونشر إحصاءات النوع الاجتماعي وتوفير المؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف الخامس المخصص للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، انخرطت المندوبية السامية للتخطيط، منذ يونيو 2018، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (ONU Femmes)، في برنامج تحت عنوان "أخذ بعين الاعتبار كل امرأة وكل فتاة".

ويهدف هذا البرنامج، الذي يشمل في تجربة أولية 12 دولة بما فيها المغرب، إلى تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي من أجل رصد وتتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة وكذا الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

ويندرج هذا البرنامج ضمن الإطار العام للشراكة التي تجمع المندوبية السامية للتخطيط وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (ONU Femmes) والذي يتضمن المحاور الأساسية التالية:

• تعزيز مناخ مؤسساتي مساعد لتحسين إنتاج ونشر واستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي.

• تعزيز إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي.

• تعزيز جودة وتناسق وانتظام إحصاءات النوع الاجتماعي.

• دعم نشر إحصاءات النوع الاجتماعي وتسهيل ولوج كافة المستعملين إليها.

وفي هذا الإطار، قامت المندوبية السامية للتخطيط وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (ONU Femmes) بإنجاز دراسة تهدف إلى تشخيص تحليلي مفصل لوضعية إحصاءات النوع الاجتماعي في بلادنا. وقد أنجزت هذه الدراسة، التي تهدف إلى تقييم مستوى الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي في مسلسل إنتاج ونشر واستخدام المعطيات الإحصائية، وذلك بالتشاور مع جميع الشركاء المعنيين، منتجين ومستخدمين، والمنتمين على الخصوص للقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية الأخرى والمنظمات الدولية والقطاع الخاص وكذا هيئات المجتمع المدني.

تتوخى هذه المذكرة تقديم المنهجية التي تم اعتمادها لإنجاز هذه الدراسة وكذا عرض أهم النتائج التي تمخضت عنها والتي تهم على الخصوص وضعية إحصاءات النوع الاجتماعي ببلادنا والحاجيات من هذه الإحصائيات وكذا التوصيات الأساسية من أجل رفع الحواجز التي تعيق تطوير إنتاجها واستعمالها، على المستوى القانوني والمؤسساتي والتنظيمي والتقني.

**الجوانب المنهجية للدراسة**

يستند الإطار المرجعي المنهجي المعتمد في إجراء هذه الدراسة، حول تشخيص إحصائيات النوع الاجتماعي، إلى عدة معايير منها:

* تقييم الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني وتكييفه وفق متطلبات تطوير هذه الإحصائيات.
* فحص مؤشرات النوع الاجتماعي المنتجة على الصعيد الوطني مقارنة بما هو موصى به دوليا، وعلى الخصوص إطارات المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخطة عمل بيجين، ومجموعة الحد الأدنى المقترحة من قبل شعبة الإحصاء للأمم المتحدة.
* ضمان التناسق والتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى، لأكثر البلدان تقدما في هذا المجال، في إنتاج وتحليل واستخدام إحصائيات النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات.

وتجدر الإشارة أن هذه الدراسة قد تم إنجازها باعتماد مقاربة تشاركية مع جميع المنتجين والمستعملين لإحصاءات النوع الاجتماعي، من قطاعات وزارية ومؤسسات وطنية ومنظمات وهيئات غير حكومية. وقد تم إنجاز هذه الدراسة على المستوي الوطني وعلى صعيد جهتين، وهما: الدار البيضاء-سطات، كجهة ذات قدرات مرتفعة في مجال إنتاج واستعمال إحصاءات النوع الاجتماعي، وجهة درعة-تافيلالت كجهة ذات قدرات أقل فيما يتعلق بهذه الإحصائيات.

وقد صممت استمارات لهذا الغرض وتم إرسالها إلى جميع المؤسسات المعنية لرصد مدى وكيفية مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في عملية إنتاج وتحليل ونشر واستخدام هذه الإحصاءات ولرصد الحواجز والعقبات التي تحول دون تطويرها وكذا التوصيات المقترحة من طرف كل مكونات النظام الإحصائي الوطني لتحسين إحصائيات النوع الاجتماعي ببلادنا.

كما تم تنظيم العديد من الورشات ومجموعات عمل مع منتجي ومستعملي إحصاءات النوع الاجتماعي، على المستوى الوطني وعلى نطاق الجهتين المعنيتين بالدراسة، لمناقشة منهجية الدراسة وإغناء الأدوات المستعملة في التشخيص (الاستمارات، الإطار المرجعي والقواعد والمعايير المعتمدة في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي، إلخ).

**النتائج الرئيسية للدراسة**

ركز التشخيص على 163 مؤشرًا للنوع الاجتماعي، بما في ذلك:

* 109 مؤشرا من بين مؤشرات التنمية المستدامة وعددها 244 ؛
* 33 مؤشرا من بين 52 "لمجموعة الحد الأدنى" المقترحة من قبل شعبة الإحصاء للأمم المتحدة؛
* 21 "مؤشرا إضافيا" مقترحا من قبل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (ONU Femmes).

**أبرز الاستنتاجات التي انبثقت عن هذه الدراسة:**

* يتم إنتاج 99 مؤشرا من بين 163 مؤشرا للنوع الاجتماعي (60.7 في المائة)، يتم إنتاج قرابة النصف بشكل سنوي أو كل سنتين.
* تنتج المندوبية السامية 81 من بين 99 مؤشرا منتجا على المستوى الوطني، بما في ذلك 42 مؤشرا بشكل حصري.
* توفر الإحصاءات والبحوث الإحصائية حوالي 98٪، والسجلات الإدارية (2 ٪) من مجموع هذه المؤشرات المنتجة.
* 90.8٪ من المؤشرات ناجعة وذات صلة بتطوير ورصد وتقييم السياسات وكذا تتبع الانجازات وفقا للإطارات المرجعية والالتزامات الدولية، وبالخصوص بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وخطة عمل بيجين.
* وقد صرح المستعملون أن 74٪ من مؤشرات النوع الاجتماعي يتم استخدامها، بينما الثلث منها يصعب الولوج إليه.

**التوصيات الرئيسية**

تهم التوصيات الرئيسية:

* تحديث الإطار القانوني الذي ينظم الإنتاج الإحصائي الوطني، وتخصيص نصوص قانونية لتعزيز الإنتاج المنتظم والمنسق والمستدام لإحصاءات النوع الاجتماعي وكذا استعمالها.
* وضع استراتيجية وطنية لتطوير إحصائيات النوع الاجتماعي واستعمالها في السياسات العمومية.
* مأسسة وحدة خاصة بالتنسيق بين الهياكل المنتجة والمستعملة لإحصاءات النوع الاجتماعي.
* تعزيز قدرات أطر المؤسسات المعنية في مجال جمع وتحليل ونشر واستخدام إحصائيات النوع الاجتماعي.